السياسات التنموية للنخب الحاكمة في افريقيا ـ نموذج النخبة الناصرية والنكرومية

د . الطاهر العربي سركز ـ كلية التربية الزاوية ـ جامعة الزاوية

المقدمة :

تشير البحوث والدراسات السوسيولوجية والسياسية المعاصرة إلى تنامي الاهتمام بمسألة النخبة السياسية فيما يتعلق بدورها في البلدان النامية عموماً والأفريقية منها على وجه الخصوص والفعال في عملية ((عمليات)) التنمية.

ومن ذلك ما يؤكده دور السياسات التنموية للنخبة السياسية في كل من مصر إبان الحقبة الناصرية وغانا النكرومية، حيث تمكن كل من النخبتين لتلعبا دوراً مهماً في عملية التنمية سواء على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فواقع الحال هو أن كلاً من مصر وغانا تعرضتا خلال فترة طويلة من الزمن إلى الاضطهاد والقهر والتخلف والنهب والاستغلال، الأمر الذي ترك آثاراً سلبية عديدة على الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هذين البلدين؛ مما جعل الأمر يتطلب إعادة هيكلة تلك البني بما يكفل إلى حد ما نوعاً من الاستقرار النسبي والعدالة الاجتماعية.

وبالنظر إلى الدور المهم الذي لعبته السياسات التنموية كل من النخبة في مصر الناصرية وغانا النكروميه بهذا الشأن سيتركز اهتمامنا على تناول هذا الدور في قضايا التنمية على كل من الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي حيث سيتم بناء على خطة هذا الموضوع تحديد مفهوم التنمية السياسية أولاً ومن ثم نتتبع منحى الإنجازات على صعيد السياسات التنموية في كلا الحالتين.

وهدفنا التعرف على السياسة التنموية للنخبة السياسية وإلى أي مدى وصلت إليه وما هي الوسائل التي تسهم في إنجاح السياسات التنموية ومدى الاستفادة منها في مجتمعنا الليبي؟.

وكذلك تقييم هذه السياسة وأوجه القصور في أدائها ومدى استجابة المجتمعات للسياسة التنموية والخروج ببعض العوائق التي تقف دون تحقيق التنمية، وتم الاعماد على المنهج التاريخي في رصد المراحل التاريخية للمجتمعات السياسية التي مرت بهذه التجربة.

أولاً ـ مفهوم النخبة الحاكمة:

يُعد مفهوم النخبة عموماً والسياسية منها بخاصة من أكثر المفاهيم تداولاً وشيوعاً في جميع الأوساط.

" وعلى سعة هذا المفهوم وانتشار تداوله الواسع لا يزال اليوم من أكثر المفاهيم إثارة للتساؤل والجدل من حيث معناه"[1] فلقد تناول مفهوم النخبة عدد واسع من المنظرين الكلاسيكيين والمحدثين على حد سواء من أمثال باريتو وموسكا وقيبروماركس وميشلز وملیز وغيرهم.

ويعرف دينكن ميشيل " النخبة في معجم علم الاجتماع السياسي بأنها: " جماعة من الأفراد لها القوة في التأثير والسيطرة على شؤون المجتمع ..."[2] ويضيف " هي الطبقة الحاكمة التي تشكل الأقلية ..."[3].

أما باريتو فلقد ميز بين نوعين من النخب الحاكمة التي تمارس الحكم بشكل مباشر وغير مباشر والنخبة غير الحاكمة وهذه تتميز بالصفات الخاصة للنخبة الأولى ولكنها لا تمارس الحكم أما بقية أفراد المجتمع فهم يشكلون اللا نخبة"[4]

وعلى اختلاف التعاريف بشأن النخبة فإن أهم ما يمكن الإشارة إليه هو أن النخبة إجمالا والسياسية فيها على وجه الخصوص هي مجموعة أقلية من الناس لها القدرة على التأثير الفعال في المجتمع نتيجة تفوقها بإمكانياتها واستغلالها لتلك القدرات وبمعنى آخر فإنها " أقلية من الناس تمتلك إمكانية التأثير في بناء القوة المجتمعية على أساس من تملكها لأحد مصادر القوة..."[5].

إذا أردنا التحديد بشكل دقيق أمكننا القول بأن أهم محددات النخبة عموماً والسياسية بخاصة هي القوة ومدى تأثيرها بشكل فعال في المجتمع نتيجة تملك أقلية من الناس لمصدرها، ولذا فإن التصنيف الدارج للنخبة هي أنها طبقة أو فئة أقلية ظالمة، بينما الأغلبية من الناس لا تمثل النخبة.

النخبة الناصرية ودورها في التنمية

أولاً ـ الملامح الرئيسة للمجتمع المصري قبل 1952م:

الواقع السياسي :

1- **وجود الاستعمار**: لعل من أبرز معالم الواقع السياسي المصري قبل 1952م هو وجود السيطرة الاستعمارية في مصر، فالوجود البريطاني الذي كان يسيطر على الشؤون السياسية المصرية قبل ثورة 23 يوليو لم يكن يسمح للإدارة المصرية أن تمارس حقها إلا بالقدر الذي لا يتعارض مع النفوذ الأجنبي البريطاني رغم

حصول مصر على الاستقلال عام 1922م والذي كان استقلالا صورياً مبنياً على أهداف إستراتيجية تخدم النفوذ البريطاني على المدى البعيد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

2- **النظام السياسي دور الملك والبرلمان:** بعد إعلان الاستقلال 1922م: جاء نظام الحكم الملكي في مصر نتيجة لشعور إنجلترا بعدم الاستقرار في المنطقة لتدني الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية، محاولة منها لإسكات الرأي العام المصري من جهة وتوفير الفرصة لبعض الفئات للاستفادة من هذا النظام وفي مقدمتهم أصحاب رؤوس الأموال والأجانب وكبار الملاك المزارعين المصريين الذين يسعون إلى زيادة ثرواتهم ما داموا في خدمة الاستعمار البريطاني وما داموا يظهرون له الرضى والطاعة.

3- **الأحزاب السياسية:** لقد نشأت الأحزاب السياسية في مصر على الخصوصية الشخصية ورغبة قادتها في الوصول إلى الحكم وتحقيق المجد والثراء الشخصي ولو كان على أشلاء الأمة التي كانت تسعى للوحدة؛ للوقوف أمام المستعمر الغاصب.

الواقع الاقتصادي:

منذ القدم تشكل الزراعة في مصر عماد الاقتصاد المصري كما يعتمد عليها أغلب السكان كمهنة رئيسية، فإن كان ثلث السكان يعتمدون عليها بشكل مباشر فإن بقية السكان يتأثرون في حياتهم تأثيراً كبيراً بالإنتاج الزراعي ولم تكن الزراعة مجرد نشاط اقتصادي يقوم بها أفراد المجتمع ولكنها في الحقيقة أثرت على جميع أوضاع المجتمع المصري.

وفي الحقيقة كان الواقع المصري تسوده سيادة نظام الإقطاع والأحوال المتدنية للمعيشة والبطالة المرتفعة.

الواقع الاجتماعي:

لقد اقتصر التعليم على الطبقة الغنية وواصلوا دراستهم بكل سهولة ونالوا الشهادات العليا، أما الطبقة الفقيرة فاقتصر التعليم فيها على المرحلة الإلزامية فقط، وظلت مصلحة الصحة حتى فترة متأخرة مجرد مصلحة تابعة لوزارة الداخلية وثم أنشئت بعض المستشفيات، وفقاً لأهواء وضغوط كبار الملاك وممثلي رجال الحكم.

أما الخدمات العامة فلقد كان البرلمان والأحزاب المتنازعة على الحكم تنشر الوعود بإصلاح الحال في الريف والمدن وتزعم القيام ببرامج وخدمات محددة، بل كانت خطابات العرش التي تلقى في بداية كل دورة برلمانية مليئة

بالوعود الكثيرة في هذا الشأن ولم تلبث هذه الوعود حتى تصطدم بالعقبات والصعوبات التي تعرقل تنفيذها.

إستراتيجية التنمية الاجتماعية:

إن فلسفة النخبة الناصرية حول عملية التنمية الاجتماعية قد تبلورت وفقاً لاتباع جملة من الإجراءات على هذا الصعيد والتي كان من أبرز نتائجها زيادة الإنتاج بواسطة بناء قاعدة إنتاجية وإتاحة الفرص أمام أعداد هائلة من أبناء المجتمع المصري وكان لاتباع مثل هذه الإجراءات دور بارز في تحقيق التنمية الاجتماعية التي تمثلت في عدة جوانب منها.

* وضع التشريعات بشأن العمال والتي صدرت من أجل تحديد حق العامل في ساعات العمل

* وضع حد أدنى للأجور والتأمين الصحي الاجتماعي

* وإتاحة التعليم للغالبية العظمى من أفراد المجتمع الذين كانوا محرومين من هذا الحق قبل الثورة وإلى جانب قانون الإصلاح الزراعي صدر قانون إلغاء الألقاب المدنية والذي يمثل نوعاً من امتهان الذات الوطنية وانعكاساً لنظام شبه وراثي في تسلسل السلطة والهيبة.

وإقامة عدالة اجتماعية استناداً إلى مبدأ تكافؤ الفرص أمام جميع أفراد المجتمع في الصحة والتعليم وعدالة التوزيع في جميع الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، وصولاً إلى مجتمع الرفاهية، وكل هذه المسائل احتلت مكانة مهمة في الفكر الاشتراكي حيث إنه لا توجد اشتراكية ولا تحقيق للمساواة والعدالة باعتبارهما أساس الضبط والعدالة والتنظيم والسلطة، كما أن التعاون هو أساس مواجهة المشكلات الاقتصادية الناجمة عن صراع الطبقات وهو المؤدي إلى تفاقم تلك المشكلات[6].

النخبة الناصرية والتنمية السياسية:

لقد استطاعت النخبة السياسية من خلال سياساتها الإيديولوجية بناء مجتمع سياسي مميز وإرساء دعائمه على أهداف ثورية بدأت في تطبيقها منذ الأشهر الأولى للثورة والتي كانت تمثل أماني الجماهير التي عانت الظلم والفقر والجهل في الفترة التي سبقت الثورة.

فأهداف الثورة لا تتفق وأهداف التنظيمات السابقة التي عجزت عن تحقيق مطالب الجماهير فإنجازات النخبة السياسية بدأت بالخدمات الأساسية التي يحتاجها

المجتمع وارتبطت هذه الخدمات بالتغير في كل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وبوصول النخبة السياسية الناصرية لقيادة المجتمع بدأت بتحقيق أهدافها الأولى المتمثلة في مبادئ ثورة 23 يوليو 1952م وهي[7]:

1- القضاء على الاستعمار وأعوانه.

2- القضاء على الإقطاع وسيطرة رأس المال.

3- القضاء على الاحتكار.

4- إقامة عدالة اجتماعية.

5- إقامة جيش وطني قوي وإقامة ديمقراطية سليمة ".

وانطلقت النخبة السياسية من خلال التنمية السياسية في بناء سياسي جديد بعد الاعتماد على الخبرات والمهارات العلمية التي تصنع الحلول العلمية لكل الإشكاليات الموجودة في كل المجالات في المجتمع.

ومن خلال البناء الاجتماعي استطاعت توعية وإقناع المجتمع بضرورة القضاء على التخلف بإحداث التنمية إذ لابد من توفير الوعي لدى المواطن، فالوعي هو المعرفة المصاحبة لإرادة التغيير.

وإنجاح التنمية السياسية هو تحقيق الوحدة الوطنية المؤمنة بأهداف الثورة والتي تهدف إلى تحقيق الحرية السياسية المقترنة بالثورة الاجتماعية التي تسعى إلى القضاء على الإقطاع والاحتكار، وتوزيع الأراضي، وعدالة توزيع الدخل القومي، وتكافؤ الفرص، وتطوير الاقتصاد القومي وإقامة ديمقراطية سليمة.

النخبة الناصرية والتنمية الاقتصادية:

إن السياسات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية التي استهدفتها النخبة لم تكن تسعى إلى تحقيق مجرد أهداف إنتاجية محددة، ولم يكن الربح هو العامل الوحيد في اختيار المشروعات، بل إلى إقامة قاعدة صناعية متكاملة تحقق الإنتاج في المجتمع وتسهم في رفع مستواه وتحسين معيشته كما تسهم في تحقيق مبدأ الاعتماد على الذات[8].

كما اعتمدت النخبة السياسية في انطلاقتها لتحقيق التنمية الاقتصادية على الدراسة العلمية، حتى يتم التحديد الدقيق للاتجاه نحو الهدف المطلوب، وفي الوقت نفسه لم تكن تثق في الجهاز الحكومي والذي ورثته الثورة من العهد الملكي، لذلك عمدت إلى إنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي بمقتضى القانون رقم 213 سنة 1952م الذي يضم فيه مجموعة من خبراء مصر الاقتصاديين الموثوق فيهم.

وكان من أبرز المشروعات التي نفذت بإشراف المجلس مصنع الحديد والصلب ومصنع السماد في أسوان وكهرباء خزان أسوان وكهرباء خط حلوان، كما قام المجلس بتشجيع الشركات والأفراد بإنشاء وحدات إنتاجية ومدهم بالأبحاث الفنية مع السماح للقطاع الخاص بالاسهام بكل إمكانياته في عملية التنمية.

وإلى جانب بناء مشروعات الوحدات المجمعة للصحة والتعليم وإعادة التدريب والإرشاد الزراعي في الريف، إلى جانب سلسلة من المستشفيات المركزية التي أنشئت في ذلك الوقت.

وفي العشر السنوات الأولى للثورة كانت نسبة النمو الاقتصادي في مصر تسير بمعدل 6.2 بالمائة سنوياً بل ارتفعت من سنة 1960م- 1965 معدل 6.5 بالمائة وكانت تلك النسبة لا مثيل لها في العالم الثالث أو النامي حيث لم يزد معدل التنمية السنوي في أكثر البلدان المستقلة خلال تلك الفترة على أثنين ونصف في السنة(9).

النخبة النكرومية وقضايا التنمية

أولاً - واقع المجتمع الغاني قبل 1951م:

الواقع السياسي:

تعتبر غانا أولى الشعوب الأفريقية التي تعرضت للاستعمار حيث استعمرتها بريطانيا عام 1874م وفرضت عليها حمايتها وقد وجدتها دولة مستقرة ومنظمة علاوة على أنه تربط المجتمع عادات وتقاليد اجتماعية فحافظت بريطانيا على ذلك مع تعديل ما رأت تعديله؛ لغرض سيطرتها على البلاد.

لقد بدأ النفوذ البريطاني في غانا من خلال تجارة الرقيق التي فقدت فيها غانا أعداداً كبيرة من السكان الذين يباعون في العالم الجديد في مراكز العمل الأخرى وأساليب الحصول على الرقيق وما قاساه هؤلاء من آلام ومتاعب كان يمثل مأساة إنسانية حقيقية وإلى جانب الاستغلال الاقتصادي للبلاد خاصة إنتاج الكاكاو والذهب الذي كان يحتل المرتبة الثانية في قائمة الصادرات الغانية.

لقد تحمل الشعب الغاني جزءاً كبيراً من تكاليف الحرب التي خاضتها بريطانيا والتي اشتركت فيها بكل ما تملك من شباب وأموال، حيث بلغ عدد المجندين 70.000 مواطنٍ إلى جانب الأموال التي تقدر 40715 جنيهاً إسترلينياً إضافة إلى مبلغ من خزينة الدولة يقدر
بـ 15000 جنيه كديون، كل هذه الأموال قد حركت الشعور بالقومية ونمو الوعي الوطني(10).

الواقع الاقتصادي:

تعتبر غانا إحدى الدول التي تعتمد على الزراعة، حيث تشكل القطاع المهيمن على أوجه النشاط الاقتصادي في المجتمع الغاني إذ يعمل بها 60 % من إجمالي عدد أفراد المجتمع، وسيطرة الاستعمار البريطاني والشركات الأجنبية على الموارد الاقتصادية أدت إلى تشويه البناء الاقتصادي لغانا.

وبهذا استطاعت بريطانيا أن تجعل من الشعب الغاني مجتمعاً مستهلكاً خَلّفَ أسواقاً كبيرة لمنتجاتها مثل الأسلحة النارية والتبغ وأنواع الخمور والسبح والقلائد.

وخلال هذه التغيرات التي طرأت على الاقتصاد الوطني أصبحت التنمية مستحيلة حي يحل محلها أنماط رأسمالية تجارية من النشاط الاجتماعي.

الواقع الاجتماعي:

يتكون المجتمع الغاني من خليط يختلف بدياناته ولغاته التي تصل إلى 75 لغة ولهجة وهو مؤشر يدلنا على تعدد واختلاف العشائر والجماعات، وكذلك اختلفت العقائد الدينية وانقسم المجتمع إلى مسيحيين ومسلمين ووثنيين ولا دينيين، فسكان الجنوب من قبائل الاكان الزائن ويؤلفون قبائل الادة وقبائل إيجاز يختلفون عن بعضهم في اللغات والعادات ووحدة الشعور السياسي.

أما سكان الشمال من قبائل الراجوميا والغرافرة في عهد الاستعمار الإنجليزي كانت كل جماعة قادرة على ممارسة درجة من الحكم الذاتي في مناطقها.

وقد حافظ المستعمر على هذا النظام القائم إلى جانب بث الدسائس والتعصب القبلي بين هذه الجماعات والقبائل والتي كانت من نتائجها الحروب التي قامت بين قبيلة الاشانتي وقبائل الفانتي.

أما في مجال الأسرة والمرأة فإن التقييم الواقعي لدور المرأة الغانية قبل وأثناء الاستعمار يتمثل ففي المجال الأول فكانت المرأة تستغل من جانب الرجل وتعدد الزوجات، أما الاتجاه الآخر يميل إلى توفير كرامة المرأة بدرجة أقل أو أكثر وهذا سائد في كافة البعثات التعليمية؛ لضرورة التحاق الفتيات بالمدارس بمجرد سياسة تهدف إلى استغلال المرأة المتعلمة بشكل أفضل من المرأة الأمية.

أما المجال الصحي فلم يهتم المستعمر به مع أنه كان يعتمد على أبناء الوطن كعمال بالمناجم وهو عمل خطير، مع ذلك لم يوفر لهم الرعاية الصحية

والتأمين، إلى جانب ذلك التدني في قيمة الأجور التي تؤدي إلى الفقر والجهل والتخلف" بسبب تخلف الأحوال الصحية وسوء التغذية[11].

النخبة النكرومية وقضايا التنمية:

1- النخبة النكرومية والتنمية الاجتماعية:

فلسفة النخبة السياسية النكرومية حول الساسة التنموية للتنمية الاجتماعية قد قامت من خلال التركيز على الاهتمام بالتعليم على جميع المستويات وإتاحة الفرصة أما جميع أفراد المجتمع الغاني بكل طوائفه وأحزابه وتنظيماته، ونشر الوعي الاجتماعي والوطني؛ لتبعث الحياة والأمل في عقول شملتها الجهالة طويلاً؛ ولزيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل لكل أبناء المجتمع الغاني الذين كانوا محرومين من حق فرص التعليم والصحة للوصول إلى مجتمع متقدم يؤمن بالتطور ويرفض كل عقلية متخلفة، وعلى هذا الأساس استندت النخبة في سياساتها التنموية إلى جملة من المبادئ والأهداف هي:

1- ضمان وبقاء الوحدة الكاملة لأجزاء الوطن كافة 2- العمل على تحسين ظروف العمال.

3- العمل من أجل بناء ساحل الذهب بشكل أفضل حتى يتمكن الشعب من العيش وحكم نفسه بنفسه.

4- الكفاح بكل الوسائل الديمقراطية لإنجاز الحكم الذاتي.

فالتنمية الاجتماعية تكمن في إفساح المجال أمام جميع أفراد المجتمع دون الاهتمام بمجموعة أو فئة أو إقليم، والمساواة بين الرجال والنساء.

وهكذا أدخلت غانا طوراً جديداً من النضج الذي ما كانت لتصله دون مجهودات النخبة السياسية النكرومية والنظام الاجتماعي والسياسي والوحدة الوطنية نحو هدف واحد ومصلحة قومية واحدة والتي أذابت التناحر والتنافر العرقي والتقليدي القديم تحت شعار استقلال غانا وحريتها[12].

وأدركت النخبة أن التوسع في المجال الصناعي والذي أحدث تقدماً على الصعيد الاجتماعي للقوى العاملة في رفع مستوى المعيشة وارتفاع الأجور والعدالة في توزيع الخدمات الأساسية التعليم والصحة.

النخبة النكرومية والتنمية الاقتصادية:

إن التنمية الاقتصادية تعد أحد الجوانب المهمة التي تعتمد عليها النخبة في تحقيق سياستها الاجتماعية والتي تهدف إلى تحقيق مستوى المعيشة للمجتمع والقضاء على الفقر والأمراض المستوطنة بواسطة تنمية الموارد الموجودة في

المجتمع وما تؤدي إليه من ارتفاع في الطاقة الإنتاجية، ومن هنا بدأ الاهتمام بالتنمية الاقتصادية معتمداً على رؤوس الأموال الأجنبية حيث صرح نكروما بأن بلاده ترغب وتشجع الرأسمال الأجنبي بأن يستثمر في ساحل الذهب وسيرحب به في كل فروع الصناعة عدا المنافع العامة وأكد على عدم تأميم الصناعات عدا تلك المتعلقة بالمصلحة العامة التي تكون موسمية بشكل اعتيادي.

كما رأت النخبة أن تحسين إنتاج محصول الكاكاو بإدخال أساليب الإنتاج والزراعة الحديثة وتحسين وتجديد البذور ومقاومة الآفات الزراعية وتشجيع الفلاحين على زراعة الكاكاو ضمان إلى عدم تعرضه لأي مشكلة سواء كانت على مستوى الإنتاج أم على المستوى العالمي " الأسواق العالمية" أما في مجال الصناعة فقد دعمت وشجعت النخبة الرأسمال الأجنبي بأن يستثمر في الصناعة من أجل زيادة الدخل القومي الذي يؤدي إلى زيادة دخل الفرد والاكتفاء الذاتي الذي يعتمد على الزيادة الإنتاجية.

إن إعادة النظر في الهيكل الاقتصادي الوطني وما يتطلبه المجتمع من الخدمات الأساسية الأولية والتخلص من التبعية الاستعمارية لا يكون إلا بتنمية الاقتصاد القومي في ظل إنتاج متزايد ومتنوع، والعمل على تحقيق التوسع الصناعي وخاصة بعد إنشاء المشاريع الزراعية والصناعية والمعادنية"[13].

النخبة النكرومية والتنمية السياسية:

اتجهت النخبة السياسية النكرومية في سياساتها التنموية منذ البداية إلى بناء نظام سياسي جديد عملت على بلورته وإرساء دعائمه عن طريق الممارسة العملية لأعضاء حزب ساحل الذهب الذي يقوده نكروما والذي كان تعبيراً عن مطالب وأهداف المجتمع الغاني منها.

1- ضمان وبقاء الوحدة الكاملة كافة لأجزاء الوطن الغاني.

2- الكفاح بكل الوسائل الديمقراطية لإنجاز الحكم الذاتي.

3- إقامة حكومة ديمقراطية.

4- العمل على تحسين ظروف العمل وإعادة بناء ساحل الذهب حتى يتمكن الشعب حكم نفسه بنفسه.

واستطاعت النخبة السياسية النكرومية ضمان وحدة البلاد كما حذرت مختلف الفئات من اللجوء إلى العنف وحل المشاكل بالطرق الدستورية، وحتى تسير بالبلاد إلى الأمام إلى أن تحصلت على الاستقلال وقبلت عضواً في هيئة الأمم المتحدة في 1957/3/8م وأن فاعلية الأحزاب والتنظيمات كانت في معظم

الأحيان محددة أو سلبية وإ ن حركتها دوافع انفعالية عاطفية وقوة رجعية استعمارية.

هكذا حققت النخبة بناء نظام سياسي حديث من خلال التجارب فعقدت الانتخابات ومارست الجماهير الديمقراطية لأول مرة النظام الجيد الذي أدى إلى تنمية الروح الديمقراطية بين عامة الناس وكذلك إلى إتاحة الفرص أمام معظم الناس لكي يسهموا بجهودهم ونشاطهم في الجهاز الحكومي وحل نظام الحكومة المحلية الحالي حكم الرؤساء القبائل إلا أن الحاجة كانت ماسة إلى مزيد من النظم الديمقراطية التي تتلاءم مع تطور الظروف، ولكن الصلة كانت أشد ما تكون توثقاً بين نظام الرؤساء وحياة الناس حتى اختفائه كان أمراً خطيراً.

النخبة الناصرية وحضورها في الشهد الأفريقي:

عند استجلاء ملامح المشهد الأفريقي والحضور الدال للنخبة الناصرية وبخاصة في الحراك التنموي الفاعل تتجلى متغيرات مراحل متناظرة أنتجها فعل السياسة وتطلعات الطليعة الواعية الحاملة لثقافة التنمية والخروج من دوائر التأخر وحرق الزمن خارج البذل والعطاء داخل ميدان العمل والتطور بروح مرتبطة بالحرية والانتماء وسط واقع مرير من نوع مخصوص.

حينما ننظر في واقع وجودنا الأفريقي على مدى العقود الماضية من الألفية الثانية نجد أن هناك عملاً جاداً قاده بعضا من النخب وهم طلائع مخلصون كان هدفهم خلق فضاء داعم ومناخ مساند في قارتنا ضمن حالة متوازنة من العمل والبذل المستمر، وبأدق تعبير فإن النخبة الناصرية ذات السياسات الاستراتيجية الخادمة للأمة هي مصدر هذا الانطلاق أثناء الألفية الثانية وبخاصة في نصفها الثاني.

النخبة النيكرومية:

لا مجال للشك في حيوية النشاط الجاد لهذه النخبة التي كان اتجاهها نحو التغيير والتطوير التنموي مستنداً إلى آفاق فكرية وفنية هادفة عملت على إحتلال التنمية محل الجمود والفقر وقلة الموارد والمصادر واختلال مستويات الوجود البشري على الرقعة الأفريقية الغنية بمحتوياتها المادية والمعنوية فسلة الغذاء (أفريقيا السمراء) هي الفاعل الأول في خلق مناخات النمو الاقتصادي الدولي فضلاً عن النمو الاقتصادي الأفريقي لأنها توفر للأسواق من المادة الخام ما لا يحيط به القلم لذلك كانت منطلقات السياسات التنموية للتنمية وهي:

1- تحويل القارة إلى مناخات إنمائية عالية القيمة وفق تخطيط تنموي متوازن يعتمد على قدرات وموارد بشرية ذاتية فضلاً عن خبرات وافدة معينة والاتجاه بالسكان نحو تعبئة فنية ذات فاعلية رفيعة وميكنة كل القطاعات بكفاية وجودة.

2- تقويم الواقع البشري العملي لطلائع الموارد الخادمة للأهداف ضمن دوائر التحول من خانة الفقر والخمول والانطواء إلى عطاء ذهني وعضلي وإبداعي مختلف وسط اجتهاد حكومي سياسي لترشيد الجهود وعموم النفع.

3- الاستفادة من الخبرات والكفاءات الوطنية وتجسيد أسباب الكسل والاتجاه نحو العمل الجاد خارج دائرة الاستهلاك والفراغ لضمان جودة مهنية إنتاجية راقية تطيح بالفقر والفساد وضياع الزمن.

4- الاستعانة بالقدرات الأفريقية المجاورة لحجب الفرصة عن مطامع الآخر وإبعاده عن المنطقة وحماية مصادر المادة الخام والبحث عن آفاق حديثة للاستثمار الجاد في كل الجوانب المراد الانتفاع فيها.

خلاصة واستنتاجات:

بعد الاستقلال تولت زمام السلطة في أغلبية البلدان الأفريقية القوى الموالية للبرجوازية التي كانت قد تكونت في فترة الاستعمار والمنحدرة من كبار الإقطاع وممثلي البرجوازية ورجال التجارة المتوسطة والموظفين الموالين للاستعمار والمثقفين المرتبطين ارتباط وثيقاً بالفئات الاجتماعية المذكورة أعلاه.

وتحالفت هذه الأوساط تحالفاً وطيداً مع القيادات العسكرية التي تحولت في كثير من دول القارة إلى قوة سياسية متعددة وكان لكل هذه الفئات مصلحة موضوعية في الإبقاء على امتيازاتها وحمايتها.

كما حاولت هذه الفئات بالتظاهر بالوطنية خدمة للصالح العام دون المساس بمواقعها الطبقية .

والحقيقة أنه في ظل هذه الأوضاع والإشكاليات يستحيل تحقيق التنمية في أفريقيا بدون الاعتماد على الذات ورفض أي تدخل من النظام الرأسمالي الذي يشكل السبب الرئيسي لتخلف القارة الإفريقية على امتداد القرون الخمسة الماضية، فبالرغم من هذه الأحداث والإشكاليات التي أحدثت جملة من الآثار السلبية والتشوهات البارزة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يجعل من إمكانية التخلص من تلك الآثار أمراً مهماً.

والواضح أن كلاً من النخبة الناصرية والنكرومية تشترك في استنادهما إلى أرضية أيدلوجية واحدة والكفاح من أجل بناء وحدة القارة الأفريقية وتحريرها من

الاستعمار والتفرقة العنصرية والتعاون الاقتصادي والسياسي وقد احتلت كل من القضية الجزائرية والفلسطينية مكانة مهمة في هذا السياق.

كما وضعت كل منهما السياسات الإستراتيجية التي شملت جميع المجالات المذكورة لتحقيق عملية التنمية والتي اتجهت نحو تسخير الإمكانيات الضرورية كافة لضمان إنجاح عملية التنمية والتي تؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والوحدة الوطنية التي تضم جميع شرائح المجتمع.

واستطاعت النخبتان تطهير مجتمعاتهما من الاستعمار والفئات البرجوازية والقوى الرجعية وتحقيق الوحدة الوطنية والقضاء على الخلافات الضيقة والوقوف صفاً واحداً ويداً واحدة والمشاركة في صنع القرار السياسي وإفساح جميع المجالات بالتساوي أمام جميع أفراد المجتمع.

- إن تصفية الأحزاب السياسية أدت إلى توحيد كل الطاقات في مواجهة التحديات الخارجية تستند على خلق مجتمع غاني واعٍ اجتماعيا وسياسيا والوصول به إلى مستوى متطور ودفع عملية التنمية في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ولقد كانت نتائج السياسة الاقتصادية لكل من النخبتين هو زيادة الدخل القومي وارتفاع مستوى المعيشة للفرد والذي يتناسب مع الزيادة السكانية كما تشير تجربة البلدين إلى اعتماد النخبتين في سياساتهما على تخليص البلدين من الاعتماد على الزراعة المحصورة في القطن والكاكاو والذهب في الدخل القومي والعمل بإستراتيجية الاعتماد على الصناعات الوطنية التي كان أحد أهدافها توفير الحاجات اللازمة لحاجة المواطن من المواد الاستهلاكية والوصول إلى الاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض.

كما أن ما أصدرته النخبة الناصرية والنيكرومية من تشريعات كان نتائجها الوصول إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص وضمان حقوق مختلف شرائح وفئات المجتمع.

يضاف إلى ذلك أن نتائج مجانية التعليم وإتاحة الفرص أمام جميع أفراد المجتمعين المصري والغاني ساعدت على انتشار الوعي السياسي والاجتماعي والاقتصادي والذي ساعد على المشاركة في عملية التنمية والتي سهمت في تقدم وتطور المجتمع بأسره والقضاء على العادات والتقاليد والأعراف البدائية التي وقفت حجر عثرة أمام تطور وتقدم المجتمع ولقد أسهمت التجربة الناصرية والنكرومية في إنشاء المصانع وقيام المشاريع الزراعية والصناعية وتأمين الشركات الأجنبية

وإتاحة فرص العمل لكل شرائح وفئات المجتمعين المصري والغاني أدى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وبدوره أدى إلى تفعيل الإنتاج وزيادة الدخل القومي ودفع التنمية الاقتصادية في الوصول إلى مجتمع بنعم بحياة أفضل والتي من خلالها يستطيع أن يتطور ويتقدم بدون شك.

- ومن نتائج التنمية الاقتصادية الناصرية والنكرومية المحافظة على الموارد الطبيعية والوقوف ضد التغلغل الاستعماري والأجنبي والذي يتمثل في المعونات والمساعدات والأساليب الاستعمارية فكل الأساليب باءت بالفشل والرجوع إلى المصادر الوطنية من ثقافة وتراث وقيم دينية.

- الاستنتاجات:

1- اثبتت التجربة أن السياسات التنموية في كل من مصر وغانا مدى أهمية الأخذ بالتنمية الشاملة.

2- تلعب الطبقات الوسطى في البلدان النامية دوراً مهما في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ولذا فهي ذات تأثير فعال في إطار عملية التنمية.

3- يلعب الانتماء الايدلوجي ذو الصبغة الوطنية المعادية للاستعمار دوراً مهماً في تقدم البلدان الافريقية.

4- يعد تطوير الزراعة وتوسيع نطاقها من الأسس المهمة للتنمية.

5- تشير تجربة السياسات التنموية في مصر وغانا إلى أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمعات النامية.

6- تلعب القيادة السياسية دوراً بارزاً في دفع عجلة التنمية.

7- الأمر الحاسم في قضايا التنمية في البلدان النامية هو مشاركة الجماهير في هذه العملية.

8- أثبتت التجربتان المصرية والغانية أن رفع مستوى الوعي السياسي مرتبط إلى حد بعيد بمحاربة الفقر والمرض والآفات الاجتماعية الأخرى.

9- أثبتت التجربتان الناصرية والغانية عجز استراتيجيات التنمية التي طبقت في أغلب الدول الافريقية عن مواجهة مطالب شعوبها نتيجة اعتمادها على العامل الخارجي وتحديداً الغرب مما أدى إلى غرقها في الديون وانخراطها في عجلة التبعية.

الهوامش :

(1) سعيد ناصر، دراسات في علم الاجتماع السياسي، ص154.
(2) نفس المرجع ،ص84.
(3) نفس المرجع.
(4) السيد الحسين، المفاهيم والقضايا ، دار المعارف ، القاهرة، 1980، ص 95.
(5) سعيد ناصر ، مرجع سابق ذكره،ص 172.
(6) فلسفة الثورة والميثاق،ص 195.
(7) السيد عبد الحافظ عبد ربه، الثورة والثوار، عالم الكتب، القاهرة، 1969، ص504.
(8) حمدية زهران، التنمية الاقتصادية والفكر الاقتصادي، الجزء الأول،مكتبة عين شمس، القاهرة،1980،ص278.
(9) البنك الدولي رقم 870 / 9 عن مصر الصادر في واشنطن بتاريخ 5 كانون الثاني،1976،ص315.
(10) التررروزى ، زيادة التخلف في أفريقيا، ترجمة أحمد الصير، المجلس الوطني للثقافة والآداب ، مطابع الرسالة، الكويت، 1988،ص 331.
(11) والتررروزى ، أوروبا والتخلف في أفريقيا، ترجمة أحمد القصر، المجلس الوطني للثقافة والآداب، مطابع الرسالة، الكويت،1988،ص331.
(12) محروس محمود خليفة، السياسة الاجتماعية في التخطيط في العالم الثالث،دار المعرفة، القاهرة،1993،ص511
(13) حميد زهران، التنمية الاقتصادية والفكر الاقتصادي،مرجع سابق،ص211.